# التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية وترشيد الإنفاق الحكومي

أ. أوكيل حميدة *

**الملخص:**

تعد سياسات التنويع الاقتصادي أهم التحديات التي تواجه اقتصاد الدول النفطية، التي تعتمد على مورد اقتصادي ناضب، تتأثر أسعاره وصادراته بالتطورات في أسواق النفط الخارجية، الذي أثر سلبا على مسارها التنموي، نتيجة اعتماد موازنتها العامة على مورد واحد، زيادة على اتساع النفقات العامة، هذا وتمثل التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الاقتصادية الكبرى، والتي لا تتحقق إلا من خلال توسيع شبكة مصادر الإيرادات العامة، وحتى تواكب الإيرادات العامة، هذا التطور في النفقات وتواجه متطلبات التنمية، استوجب على الدول النفطية ومنها الجزائر تنويع اقتصادها، فالمتتبع لتطورات الاقتصاد الجزائري يلاحظ هيمنة قطاع المحروقات والاعتماد الكبير على عائداته في عملية التنمية الاقتصادية، وقصد الخروج من هذه التبعية وجعل اقتصادها أكثر تنوعا استجوب عليها النهوض بالقطاعات الواعدة (الصناعة، الزراعة، السياحة)، وتفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب تنشيط دور القطاع العام والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي لتنمية مصادرها من جهة، وتبني الحوكمة في القطاع العام خاصة حوكمة الميزانية والحوكمة الضريبية، وكذا العمل على ترشيد الانفاق العام كآليات لتفعيل دور الموارد المالية من جهة أخرى، سعيا للنهوض باقتصادها وتحقيقا للتنمية الاقتصادية.

**الكلمات المفتاحية:** التنويع الاقتصادي، القطاعات الاقتصادية، حوكمة الميزانية، الحوكمة الضريبية، القطاع الخاص، الاستثمار الأجنبي.

***Abstract*:**

*The economic diversification policies, It is one of the most important challenges facing the economy of oil-producing countries, which rely on economic resource depleting, prices, exports to developments in the foreign oil markets, which had a negative impact on the development track is affected, as a result of the general budget's dependence on a single*

* أستاذة مساعدة - أ- جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة.

*supplier, to increase the breadth of public expenditure, this economic development represents one of the major economic concerns, which can only be achieved by expanding the network of public revenue sources, and even kept pace with general revenues, this development expenses and facing the development requirements, necessitated the oil-producing countries such as Algeria diversify its economy, the developments of the Algerian economy noted the dominance of the hydrocarbon sector heavy reliance on revenues in the economic development process, and in order to get out of this dependency and make its economy more diverse questioned by the advancement of promising sectors (industry, agriculture, tourism), and activating the role of the private sector as well as activating the role of the public sector and to foreign investment for the development of sources on the one hand attraction , and the adoption of corporate governance in the public sector and private tax governance governance budget, as well as work on the rationalization of public spending as mechanisms to activate the role of financial resources on the other hand, in an effort to advance its economy and to achieve economic development.*

***Key words*:** *economic diversification, economic sectors, budget governance, fiscal governance, private sector, foreign investment.*

**مقدمة:**

تحت ضغط اتساع النفقات واتجاه تطور وظائف الدولة حتمى عليها تنمية إيراداتها العامة ليجعل منها أداة مالية للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي.

فالخروج من حلقة الفقر، والنهوض بالاقتصاد، وتجسيد خطط وبرامج التنمية الاقتصادية، لا يتحقق إلا من خلال توسيع شبكة وتشكيلة الإيرادات العامة، سواء من خلال تنمية وتفعيل مصادر إيراداتها النفطية، أو إيجاد مصادر جديدة، وعلى هذا الأساس سارعت أغلبية الدول خاصة النامية منها إلى تبني سياسات الإصلاح، سعيا منها لإصلاح اختلالاتها سواء في نظامها المالي أو الضريبي، وكذا مسار مؤسساتها العامة وتبني الخصخصة لتعزيز قدرات التمويل تسريعا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وباعتبار الجزائر إحدى الدول النامية، التي يعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية، إذ يعد عماد الموازنة العامة، ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي، ونتيجة عدم

استقرار أسعار النفط في السوق الدولية، وانعكاساته السلبية على الإيرادات العامة من جهة، وزيادة حجم الإنفاق العام من جهة ثانية، تنبه أصحاب القرار أن اعتماد النفط كمورد اقتصادي ناضب تكتنفه مخاطر جمة على الدولة، وفي ظل تمتع الجزائر بمقومات تأهلها على تنويع إيراداتها، لتبرز في الأفق سبل تنمية وتفعيل الإيرادات غير النفطية، وحتى تواكب الموارد المالية التطور الحاصل في النفقات ومواجهة متطلبات التنمية، على الدولة العمل على تنويع اقتصادها بالنهوض بالقطاعات الواعدة، وتفعيل دور القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى تبني حوكمة القطاع العام لتنمية مصادر الإيرادات من جهة، وترشيد الانفاق العام لتفعيلها من جهة أخرى.

وعلى ضوء ما سبق وفي ظل التزايد المطرد للنفقات العامة وتذبذب حجم الإيرادات غير النفطية يمكن طرح الإشكالية التالية:

**ما هي سبل تنمية وتفعيل الإيرادات غير النفطية لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟**

**المحور الأول: تنمية الإيرادات غير النفطية**

أيقنت معظم دول العالم وخاصة النفطية منها، أنه لا مخرج من حلقة الفقر والنهوض باقتصادياتها، لا يتأتى إلا من خلال توسيع تشكيلة إيراداتها العامة، بعيدا عن الإيرادات النفطية، في ظل ما تعرفه من صدمات وتقلبات السوق العالمية، وذلك بالتركيز على تنويع الاقتصاد وتبني الحوكمة.

**أولا: تنويع الاقتصاد**

لقد استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام صناع القرار، بغرض تجنب الاقتصاد من صدمات تابعية موازنة الدولة لمورد واحد، كما اختلفت وتباينت الآراء حول مفهوم التنويع الاقتصادي ومن بين هذه المفاهيم نجد:

**تعريف 1:** تنويع الاقتصادي يعني مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة(1).

**تعريف 2:** هي عملية إقحام تغيرات هيكلية في البنية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية.

من التعاريف السابقة نستنتج أن التنويع الاقتصادي هو عدم الاعتماد على الإيرادات النفطية بصورة كاملة، أي تهيئة اقتصاد حديث تتوفر له كل أسباب البقاء

(1) ذياب محمد، بوزيدي حمزة، سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر بين الانجازات والتحديات، مداخلة ضمن اليوم الدراسي نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط يومي 24/13 ماي 2015، البويرة، الجزائر، ص151.

خارج قطاع النفط ويحافظ على مستوى دخل عالي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إذ تعمل سياسة التنويع الاقتصادي على أن تكون مساهمة كل القطاعات في الناتج متقاربة، أو جعل الموازنة العامة للدولة غير تابعة لمورد واحد من موارد الدولة، فالتنويع إحداث وليس قرار ويتم بفعل تحولات هيكلية، من أجل إحداث قطاعات متشابكة ومتكاملة، وذلك بإيجاد إستراتيجية لتجنب اختناقات في الإنفاق الحكومي نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية.

**ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي**

تهدف جهود التنويع الاقتصادي إلى أهداف متداخلة منها:

1- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال:[1]

- تقليل المخاطر الاستثمارية المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي.
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات، فنتيجة انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدول في تمويل عملية التنمية.
- زيادة إنتاجية رأس المال البشري.
- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية.
- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي ورفع التبادل التجاري.
- توطيد الفرص الوظيفية إذ يعزز التنويع الاقتصادي توليد وظائف جديدة والتقليص من معدلات البطالة.

2- **رفع القيمة المضافة القطاعية:** يحفز التنويع الاقتصادي القطاعات الاقتصادية باعتبار مخرجات القطاع تشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، مما يسهم في توليد وظائف جديدة، وارتفاع دخول عوائد عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا[2].

3- **توسيع قاعدة الإيرادات:** إن التنويع الاقتصادي يعني عدم الاعتماد على مورد واحد، وبصورة كاملة، ويعمل على تنويع مصادر دخلها للمحافظة على استقرارها الاقتصادي[3].

---

(1) ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد 2، ص203-211 بتصرف.

(2) ممدوح عوض الخطيب، مرجع سابق، ص203-211 بتصرف.

(3) ناجي التوني، مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،

**4- تعزيز التنمية المستدامة.**

**ثالثا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:**

يعمل التنويع الاقتصادي على تعزيز دعم النمو الاقتصادي، حتى تكون مساهمة كل القطاعات متقاربة ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مؤشرات هي[1]:

– مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام الإجمالي: وهو ما يعرف بدرجة التغيير الهيكلي، ويتمثل في إسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، مع التغيير الذي يحدث لإسهام هذه القطاعات.

– عدم وجود ارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وتقلبات أسعار النفط.

– التنويع في الإيرادات الحكومية ويستدل عليه بتطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية، فاتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية يدل على تنمية مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية ومؤشر للتنويع.

– تنويع هيكل الصادرات: وتعرف بنسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات.

– إسهامات القطاعات للتنويع الإجمالي للعمالة.

– مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي: إن التنويع يعني ضمنيا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي، مما يعزز أهمية هذا المؤشر.

– التوزيع النسبي للواردات: يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي، إذ أن تطور بنية الواردات يمثل تغيير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني[2].

إن العمل على إحداث تنويع اقتصادي يستوجب:

**1- تفعيل دور القطاعات الاقتصادية:** إن التخفيف من سيطرة القطاع النفطي لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط، وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية، وخاصة ذات القدرة التنافسية المرتفعة، مما يسهم في التحول التدريجي من

---

المجلد 4، العدد 2، حزيران (يونيو)، 2002، بيروت، ص8.

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص12.

(2) ضيف أحمد، تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن اليوم الدراسي حول "نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار والنفط يومي 13-14 ماي 1015"، البويرة، الجزائر، ص136.

اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد الموارد، ومن أهم القطاعات التي يمكن استغلالها لتنويع وتنمية الإيرادات الحكومية وتخفيف العبء عن الموازنة العامة نجد:

**أ- تنمية القطاع الصناعي:**

إن الحديث عن إمكانية النهوض بالقطاع الصناعي، باعتباره عصب عملية التنمية يستوجب تهيئة المناخ الملائم له، وتوجيهه نحو قطاع الإنتاج الحقيقي، ليسهم بالنهوض بالصناعة، لا سيما بنقل التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى توفير رأس المال اللازم للاستثمار، أو جذب الاستثمار الأجنبي، ويعود سبب تراجع دور القطاع الصناعي في تحقيق أهدافه التنموية إلى جملة من الأسباب التالية:(1)

- سياسية الدعم والحماية المفرطة من قبل الدولة.
- افتقاد المنتوجات الوطنية لجودة المنتوج تماشيا والمتطلبات العالمية.
- عدم توظيف التكنولوجيا الحديثة على كافة المستويات والمجالات (التخطيطية، الإدارية، التسويقية...الخ).
- محدودية استثمارات القطاع الخاص.

إن معظم المؤشرات للقطاع الصناعي في الجزائر احتياط للنفط يقدر بـ 1200 مليار برميل، و454500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، 105 مليار طن من الحديد بالإضافة إلى الفوسفات، الزنك، الرصاص، النحاس، الفحم الحجري، تدل على أنه يمكن أن يكون قطاع رائد لتنمية مصادر الإيرادات(2).

**ب- تنمية القطاع الزراعي:**

يعاني القطاع الزراعي في معظم الدول النامية، من عجز في تحقيق الأمن الغذائي، وخير دليل العبء المتزايد على الموازنة العامة، رغم أن معظم المؤشرات للقطاع الزراعي للجزائر، تدل على أنه يطمح أن يكون قطاع رائدا، ويعكس التحديات لتنمية وتفعيل مصادر الدخل غير النفطية، نظرا لمقوماتها خاصة الطبيعية منها بمساحة زراعية تبلغ 826.46 كلم$^2$ حوالي 3.47% من المساحة الإجمالية، ومن أجل النهوض بهذا القطاع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، يستوجب تشجيع الاستثمارات بإيجاد بيئة استثمارية محفزة في القطاع الزراعي، والاعتماد على الأساليب الحديثة والاستثمار

(1) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق، العراق، 2009، ص:22.

(2) وعيل ميلود، واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية، -دراسة مقارنة- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2012-2013، الجزائر3، ص ص181-182.

في مجال البحوث الزراعية.

**ج-تنمية قطاع الخدمات:**

- يعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات المولدة للمدخل والخالق لفرص العمل، وتحقيق إيرادات النقد الأجنبي، إذ بلغ نصيب قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة 70% من الناتج المحلي الإجمالي ومن اليد العاملة، غير أن هذا القطاع يمثل التحدي للبلدان النامية، إذ لا يتجاوز نصيبه 50% من الناتج المحلي الإجمالي، و35% من اليد العاملة، وتواجه هذه البلدان تحديات تتمثل في بناء وتوسيع قدراتها الإنتاجية والتجارية في قطاع الخدمات، مما يتيحها عن فرصة تنويع اقتصادياتها[1].

لقد نجحت عدة بلدان نامية من جني مكاسب إنمائية كبيرة في قطاع الخدمات، وعلى رأسها القطاع السياحي فانفراد الجزائر بمقومات جذب سياحية مميزة، جعلها تصنف من بين عشر دول الأجمل من حيث الموارد السياحية، ومع بداية الألفية الثالثة عملت السلطات على إجراء تغيرات من أجل تصحيح مسار التنمية للقطاع السياحي، بغرض إعادة بعثته لتكريس وجود اقتصادياتي بديل للموارد غير المتجددة، ومن أجل هذا أبرمت اتفاقية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 2009 لغرض وضع برنامج دعم التنويع الاقتصادي، يخص ثلاث قطاعات رئيسية (السياحة، الفلاحة والصناعة الغذائية)[2].

**2- تفعيل دور القطاع الخاص:**

في ظل إدراك الدول النامية للتحديات الجديدة عملت على انتهاج إستراتيجيات جديدة، ترتكز على الإصلاحات الهيكلية، أهمها إعادة النظر في دور القطاع العام، والعمل على تعظيم دور القطاع الخاص (الخصخصة) وتأهيله لممارسة فعالة في مسيرة التنمية، بعد إخفاق القطاع العام في تحقيق الأهداف المنشودة، ولقد عرّف البنك الدولي الخصخصة على أنها «زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها بهدف تحسين الكفاءة الإنتاجية لما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية»[3].

تبرز أهداف الخصخصة من تنشيط وتوسيع نطاق المنافس، وتحسين الأداء

---

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أمانة الأونكتاد، الدورة الثالثة عشر 21-22 نيسان أفريل 2012، قطر، ص2.

(2) http://www.mta.gov.dz/leprogrammed'appuiraladivesificationdel'économieenAlgérieen2013.disponible/fr/actualite.php?id=195.

(3) مصطفى الفار، الإدارة المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص188.

والكفاءة الاقتصادية، إضافة إلى خفض العجز المالي للموازنات بالتخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة ذات البعد الإستراتيجي[1]، لتتفرغ الدولة وتركز جهودها ومواردها لاستكمال خططها التنموية من البنيات الأساسية والنشاطات، التي تخرج عن نطاق إمكانيات القطاع الخاص، لقد اكتست الخصخصة اهتماما بالغا وعمدت الكثير من الدول إلى انتهاجها على غرار الجزائر، كسياسية لإصلاح التشوهات الاقتصادية، وانسجاما مع إعادة هيكلة اقتصادها، وتحريره بالكامل وكانت البداية بإصلاح القطاع العام من خلال القانون 01/88 الذي أعطى للمؤسسات الاقتصادية الاستقلالية القانونية والمالية، وترتكز حصيلة الخصخصة في خمس قطاعات والمتمثلة في البناء والأشغال العمومية، أين بلغت 1.4 مليار دولار بنسبة 86% من إجمالي حصيلة الخصخصة، وقطاع الخدمات بـ 55 مليار دولار بنسبة 3% من إجمالي الحصيلة، أما قطاع الفلاحة، والتجارة، النقل، والملاحات بلغت 10% بقيمة 165 مليون دولار[2]، ورغم ذلك تبقى حصيلة الخصخصة جد منخفضة إذ بلغت 1.6 مليار دولار مقارنة بدول المغرب العربي أين احتلت المغرب المرتبة الأولى بـ 11 مليار دولار ثم تونس بـ 6.2 مليار دولار طبقا لبيانات البنك الدولي خلال الفترة 1988-2007[3].

**3- جذب الاستثمار الأجنبي:**

تسعى البلدان النامية لاستكمال مسيرتها التنموية في ظل نقص مواردها، بالاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية، تعزيزا للمدخرات الوطنية، فعملت على جذبها وتشجيع الانسياب إليها، بتوفير المناخ الجيد للاستثمار والذي من أهم مظاهره[4]:

- اتباع سياسيات التحرر الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص.
- توفير المزايا والحوافز المشجعة للاستثمار.
- توفير البنى الأساسية لتسهيل مزاولة النشاط الاستثماري.

---

(1) خديجة جمعة الزوبي، حسن عبد الكريم سلوم، ورقة مقدمة بعنوان الأزمة المالية العامة وخصخصة الشركات ضمن المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات، الغرض والآفاق، يومي 10-11 نوفمبر، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، 2009، ص08.

(2) نفس المرجع، ص223.

(3) نبيل حشاد، تقييم تجارب الخصخصة في الدول العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ط1، 2009، ص197.

(4) نزيه عبد المقصود مبروك، الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص92-93.

– توفير البيئة الإدارية الملائمة والابتعاد عن مظاهر البيروقراطية.

وتلعب الدول النامية دورا مهما في حركة الاستثمارات الأجنبية، كوجهة للتدفقات الواردة حيث استقطبت سنة 2011 ما يقارب نصف التدفقات العالمية[1].

وبروزها كأداة جديدة للتنمية الاقتصادية عملت الجزائر على تشجيع الاستثمار الأجنبي بشكل ملحوظ في بداية التسعينات، من خلال قوانينها وتشريعاتها رغم العزوف الواضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار، باستثناء قطاع المحروقات نظرا للمناخ المتذبذب وانتشار البيروقراطية ومشكل العقار والفساد بجميع أنواعه.

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي كمساند للقطاع العام كمورد مالي إضافي في ظل عدم استقرار عائدات النفط، يتطلب العمل على خلق مناخ استثماري ملائم بجميع معطياته المادية والقانونية والمؤسساتية والسياسات الاقتصادية التي تعزز ثقة المستثمر[2].

## رابعا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر

ومن أجل قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر ينبغي دراسة بعض المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع الاقتصادي، إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات الحكومية، وهيكل الصادرات وكذا إسهامات القطاعات للتوزيع الإجمالي للعمالة.

### 1- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام:

وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول رقم (01): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (%)**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع المحروقات | 39.2 | 33.89 | 32.55 | 35.58 | 37.7 | 45.1 | 45.6 |
| الفلاحة | 8.4 | 9.67 | 9.19 | 9.69 | 9.4 | 7.7 | 7.5 |
| صناعة غير نفطية | 7.05 | 7.34 | 7.18 | 6.55 | 6.3 | 5.6 | 5.2 |
| خدمات | 22.3 | 22.5 | 22.7 | 21.15 | 21.17 | 20.07 | 20.05 |
| **السنوات** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** |
| قطاع المحروقات | 43.9 | 45.3 | 31.2 | 34.9 | 36.1 | 32.9 | 34.2 |
| الفلاحة | 7.6 | 6.6 | 9.3 | 8.5 | 8.1 | 9.0 | 8.9 |

(1) الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2012، ص09.

(2) أحمد سعيد شريف، دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الخاص مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 14، العدد الأول، يونيو 2003، ص84.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صناعة غير نفطية | 5.0 | 4.7 | 5.7 | 5.1 | 4.6 | 4.6 | 4.5 |
| خدمات | 20.53 | 19.1 | 23.6 | 21.06 | 19.7 | 20.1 | 20.4 |

**المصدر:** تقارير بنك الجزائر.

رغم التطور الملحوظ لقطاع الفلاحة إلا أن مساهمته في إجمالي الناتج المحلي لا تزال ضئيلة، في حين أن القطاع الصناعي ورغم أهميته التي يمثلها في الاقتصاد الجزائري، إلا أنه لا يزال بعيد نظرا لعدم وضوح المعالم الإستراتيجية الخاصة به، ونتيجة ارتباطه بارتفاع الأسعار العالمية للنفط، أما فيما يخص نشاط الخدمات والذي عرف انتعاش في مطلع الألفية، نتيجة توسع دور القطاع الخاص خاصة في مجال الاتصالات، النقل والسياحة رغم أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من أكبر مساهمة القطاعات ولقد حققت فيه الجزائر تحولا هيكليا، والملاحظ من مساهمة القطاعات مجتمعة (الفلاحة، صناعة، خدمات) أنها ضئيلة تقدر بـ 60% من الناتج الداخلي الخام وتبقى متباينة وغير متقاربة مما يعكس عدم التنويع الاقتصادي الجزائري وهيمنة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام.

**2- مؤشر التنويع في الإيرادات الحكومية:**

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، والتي عرفت تطورا ملحوظا نتيجة الارتفاع المتزايد لأسعار النفط، والذي تخطى عتبة 100 دولار للبرميل عام 2008 والجدول الموالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (03): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للفترة 2001-2012:**

**الوحدة:** مليون دولار

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجباية البترولية | 1001.04 | 1007.9 | 1350 | 1570.7 | 2352.7 | 2799 |
| الإيرادات العامة | 1505.5 | 1603.2 | 1974.4 | 2229.7 | 3082.6 | 3639.8 |
| نسبة مساهمة الجباية البترولية | 66.51 | 62.87 | 68.38 | 70.44 | 76.32 | 76.9 |
| **السنوات** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** | **2011** | **2012** |
| الجباية البترولية | 2796.8 | 4088.6 | 2412.7 | 2905 | 3979.7 | 4184 |
| الإيرادات العامة | 3637.8 | 5190.5 | 3676 | 4392.9 | 5799.1 | 6411.3 |
| نسبة مساهمة الجباية البترولية | 75.84 | 78.84 | 65.13 | 66.13 | 86.73 | 65.25 |

**المصدر:** الديوان الوطني للإحصائيات و تقارير بنك الجزائر 2005-2006-2012.

إن مساهمة الجباية البترولية تأخذ منحنى تصاعدي، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج في السنوات الأخيرة، رغم ما عرفته من تراجع لفترة 2009 نتيجة الأزمة العالمية وانعكاساتها السلبية، فحين أن الجباية العادية لا تمثل سوى 21% من مجموع الإيرادات العامة للدولة، وهو ما يعكس ضعف التحصيل الضريبي ومؤشر لهشاشة وعدم كفاءة النظام الضريبي، وضعف أداء المؤسسات الاقتصادية.

**3- مؤشر هيكل الصادرات:**

يعكس مؤشر هيكل الصادرات تنويع الهيكل الاقتصادي، فالملاحظ على هيكل الصادرات الجزائري هيمنة صادرات المحروقات بما يفوق 98% من قيمة الصادرات الكلية فحين لا تمثل سوى 2% من باقي الصادرات الأخرى، وهو دليل على عدم تنويع الصادرات وضعف الهيكل الاقتصادي والجدول الموالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (04): صادرات الجزائر خلال الفترة 2001-2013** ( مليون دولار)

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صادرات قطاع المحروقات | 18531 | 18109 | 23989 | 31550 | 45588 | 53608 | 59605 |
| الصادرات خارج المحروقات | 560 | 591 | 472 | 667 | 746 | 1132 | 980 |
| نسبة الصادرات النفطية | 97.07 | 96.8 | 98.05 | 97.9 | 98.39 | 97.9 | 98.37 |
| نسبة الصادرات غير النفطية | 2.93 | 3.2 | 1.95 | 2.1 | 1.61 | 2.1 | 1.63 |
| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | |
| صادرات قطاع المحروقات | 77194 | 44415 | 56121 | 71662 | 70571 | 63326 | |
| الصادرات خارج المحروقات | 1386 | 766 | 967 | 2140 | 2048 | 2161 | |
| نسبة الصادرات النفطية | 98.2 | 98.3 | 97.3 | 97.10 | 97.18 | 96.70 | |
| نسبة الصادرات غير النفطية | 1.8 | 1.7 | 1.7 | 2.9 | 2.82 | 3.3 | |

**المصدر:** تقارير بنك الجزائر 2013

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر –رقم 25- باريس 2014، ص30.

تساهم صادرات المحروقات بأعلى نسبة في قيمة الصادرات ما يفوق 98%، وهو ما يبرز عدم فعالية القطاعات غير النفطية، وضعف تنافسياتها التي لم تزد عن 3% من إجمالي الصادرات لأكثر من عشرية.

4- **إسهام القطاعات للتوزيع الإجمالي للعمالة:** يعكس هذا المؤشر هيمنة القطاعات على الهيكل الاقتصادي وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): إسهام القطاعات للتوزيع الإجمالي للعمالة (%)

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 21.66 | 23.67 | 21.13 | 20.74 | 17.16 | 18.15 | 13.62 |
| الصناعة | 13.82 | 13.54 | 12.03 | 13.06 | 13.16 | 14.25 | 11.96 |
| التجارة والخدمات | 54.68 | 54.72 | 54.87 | 53.25 | 54.61 | 53.24 | 56.69 |
| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | |
| الفلاحة | 13.69 | 13.11 | 11.67 | 10.67 | 10.90 | 10.60 | |
| الصناعة | 12.48 | 12.61 | 13.73 | 14.24 | 13.1 | 13.0 | |
| التجارة والخدمات | 56.61 | 56.14 | 55.23 | 58.37 | 61.6 | 59.8 | |

**المصدر:** الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

إن أكبر القطاعات مشغلة لليد العاملة هو قطاع التجارة والخدمات بأكثر من نصف مناصب التشغيل، نتيجة نمو القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم أنه لا يعد منتجا للقيمة المضافة وإنما مساعدا القطاعات الإنتاجية.

**المحور الثاني: الحوكمة كآلية لتنمية الإيرادات**

تعد الحوكمة الرشيدة مطلب البلدان النامية، لتعزيز مبادئها سواء في القطاع العام أو الخاص، وكون الإيرادات العامة المتأتية سواء من الإيرادات الضريبية أو غير الضريبية، أو الاستثنائية أهم مستلزمات الوصول إلى الأهداف التنموية، فالرقابة على تحصيل وإدارة هذه الإيرادات يرتبط بالموازنة العامة والإدارة، والتي تؤمن عن طريق مبادئ الحوكمة من شفافية ومشاركة ومسألة، ليتم تحقيق حوكمة رشيدة في قطاع المالية العامة، ومن ثم تحقيق التنمية، إن ضرورة تبني مفهوم الحوكمة في الميزانية العامة والإدارة الضريبية هو نتيجة تأثير الفساد في تخصص الإنفاق العام والإيرادات العامة، ونوعية الخدمات المتدنية وانعكاساته السلبية من تدني في الأداء الحكومي وتتجسد مظاهره في:

- تخفيض حجم الانفاق العام وتشويه في تخصيص الموازنة باتجاه زيادة الانفاق الحكومي لقطاع الدفاع وانخفاضه بالنسبة لقطاع الصحة والتعليم، انخفاض حجم الإيرادات الضريبية وتشوه في هيكلها، التأثير السلبي على نوعية الخدمات الحكومية.

**1- حوكمة الميزانية:**

مفهوم حوكمة الميزانية "هي إخضاع إدارة الموازنة العامة للدولة إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، وتلبية حاجيات المجتمع وفق الموارد والإمكانيات المتاحة عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق أهداف السياسات العامة للحكومة، وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء[1].

إن ممارسة وتطبيق عملية الموازنة كنشاط يرتكز على تبني مبادئ الحوكمة والمتمثلة في:

أ- **الشفافية:** تبرز الشفافية في الموازنة العامة ضمن مراحلها الأربعة، وحسب ما جاء في دليل الشفافية الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 2007 والذي حدد مبادئ الأساسية لشفافية الموازنة العامة للدولة وهي:[2]

- التحديد الواضح للاختصاصات والمسؤوليات داخل القطاع العمومي.
- رسم مسار موازناتي واضح، إتاحة المعلومات للاطلاع العام.
- وجود رقابة داخلية وتدقيق مستقل كضمان البيانات والمعلومات.

**ب- المساءلة:**

تعرف المسائلة على انها منظومة تضم آليات وعناصر لضمان النزاهة والشفافية والقضاء على الفساد الإداري وتحقيق الصالح العام[3].

إن خضوع الإدارة للمحاسبة يعزز ترشيد الموارد وتحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الانفاق ومن ثمة زيادة كفاءة الاقتصاد ككل، وتشكل المساءلة إحدى آليات ضبط لضمان حسن الاستخدام، ويمكن الاستدلال لتعزيز المساءلة بالفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى قيام شراكة حقيقية بين الحكومة والمواطن وسيادة القانون مما يساعد على ممارسة المساءلة، إن تعزيز المساءلة يرتكز أولا على ضرورة توفير الإرادة السياسية، بوضع خطة إستراتيجية وإجراءات واضحة وفعالة تحقيقا للشفافية ومكافحة الفساد.

---

(1) منصور ناصر الرجي، فكير سامية، حوكمة إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة ضرورة حتمية ومنطلق لإرشاد الإنفاق العام في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، يومي 19/20 نوفمبر، شلف، الجزائر، 2013، ص95.

(2) دليل البرلماني العربي للرقابة على الإيرادات، منظمة برلمانيون العرب ضد الفساد، ط1، بيروت، 2001، ص19.

(3) فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، رياض، 2010، ص39.

**ج-المشاركة:**

يعد مبدأ المشاركة سمة من سمات عمليات الموازنة الفاعلة في الدول المتقدمة، وتعني إتاحة الفرصة أمام الأطراف المعنية، بالمساهمة في عمليات إعداد وتحضير ومراقبة الموازنة، بهدف الحفاظ على موارد الدولة وحسن استقلالها، وتتجسد المشاركة من خلال صلاحيات السلطة التشريعية، التي تقع على عاتقها مسؤولية تحديد حاجيات المجتمع، بالإضافة إلى الدور الرقابي والمساءلة على النحو الذي يحقق الرشادة الاقتصادية.

**2- الحوكمة الضريبية:**

إن حوكمة الميزانية تتعلق أكثر بجانب النفقات ولعل العنصر الأساسي المتعلق بجانب الإيرادات هو الإدارة الضريبية باعتبارها الضلع الرئيسي لتحصيل موارد الدولة، مما يحتم تعزيزها بمبادئ الحوكمة خاصة في ظل ضعف النظام الضريبي، تشويه الهيكل الضريبي وسيطرة الضرائب غير المباشرة، مما يستوجب توفير إدارة ضريبية تتسم بفعالية والكفاءة، وهو ما يتطلب إرساء لمبادئ الحوكمة كالشفافية والمساءلة...الخ، فالحوكمة الضريبية تعني مجموعة القواعد والإجراءات التي تضمن التنظيم السليم لجميع نصوص التشريع الضريبي، توطد الثقة المتبادلة بين الإدارة الضريبية والمكلفين من أجل تعزيز قيم الشفافية والمساءلة والعدالة[1]، ومن أجل تجسيد الحوكمة الضريبية لابد من توفير جملة من المتطلبات ندرجها كما يلي:[2]

– قدرة الإدارة الضريبية على فرض الرقابة على مجمل الأداء المالي والمحاسبي حفاظا على الحصيلة الضريبية، وهو ما يعتمد على كفاءة العاملين والتزاماتهم بموجب القوانين الضريبية.

– قدرة المشرع الضريبي على تحقيق التناسق والملائمة بين عناصر النظام الضريبي ودعم روابط الثقة والتعاون منعا للتعسف أو التهرب.

– تفعيل آلية الرقابة ضمانا للمساءلة.

– عدالة التشريع الضريبي في المعاملة الضريبية مع حق النشر والاطلاع العام للقوانين والأنظمة والتعليمات والتحفيزات...الخ.

---

(1) سنوسي سامية، محبوب فاطمة، حوكمة الإدارة الضريبية كآلية (قادة المصالح القاعدية للإدارة الضريبية في الجزائر)، مداخلة ضمن الملتقى الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، يومي 20/11 نوفمبر، شلف، الجزائر، 2013، ص230.

(2) قاشي يوسف، قاشي خالد، مدى استجابة الإدارة الضريبية في الجزائر لمتطلبات الحوكمة الضريبية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة يومي 31/30 أكتوبر، البويرة، الجزائر، 2012، ص ص7-8.

– رفع مستوى الوعي الضريبي وتزويد مختلف الإدارات الضريبية بالأساليب العملية والتقنيات التكنولوجيا الحديثة.

إن دور الحوكمة الضريبية لا يقتصر على وضع القواعد والقوانين ولكن يمتد ليشمل توفير البيئة الملائمة، لدعم مصداقيتها بتعاون كل الأطراف المعنية، وإرساء مفهوم الثقافة الضريبية وذلك بتوفير المعلومات الدقيقة في مواقيتها وفسح المجال للاطلاع عليها، من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمساءلة، تعزيزا لمبدأ العدالة الضريبية.

**المحور الثالث: ترشيد الانفاق العام لتفعيل دور الإيرادات العامة**

إن ترشيد الانفاق العام "يقصد به التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع"(1).

إن ترشيد الانفاق العام يتضمن جانبان أولهما تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص، والذي يقصد به تغير اتجاهاته إلى مجالات أكثر مساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، بالسماح للقطاع الخاص لوج مجالات يكون له فيها الميزة النسبية، أما ثانيها فتشمل تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة باعتبار أوجه الانفاق عديدة ومتفاوتة من حيث المنافع والتكاليف، فمن الضروري التزام الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد داخل قطاعات الدولة(2).

**أولا: متطلبات نجاح عملية ترشيد الانفاق العام:**

يتوقف نجاح عملية ترشيد الانفاق العام على عدة عوامل نورد أهمها فيما يلي(3):

– ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم.

– كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها: إن توافر جهاز إداري كفء وإدارة سياسية قوية عاملان يحققان الفعالية والكفاءة في تخصص الموارد المالية برخاء داخل قطاعات الدولة أو بين الدولة والقطاع الخاص.

– تفعيل دور الرقابة على النفقات بالقياس الدوري لبرامج الانفاق.

– تحديد الأهداف والأولويات بدقة.

إن التحديد الدقيق لحجم الانفاق العام وفق معيار تعظيم مصلحة المجتمع والحرص

(1) محمد عمر أبو دوح وآخرون، المالية العامة، الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية، ص259.

(2) نفس المرجع، ص ص263-285 بتصرف.

(3) فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص92.

على ضمان الجودة والرفع من المردودية الاقتصادية والاجتماعية للنفقة بالبحث عن أعلى درجة من الفعالية، مقابل أقل تكلفة إضافة لتوافر المعلومات المالية للتأكد من اتجاهات حركة الإيرادات كلها عناصر تعمل على ترشيد الإنفاق العام.

**ثانيا: آليات ترشيد الانفاق العام:**

تتمحور أهم التوجيهات الصادرة عن صندوق النقد والبنوك الدوليين في الاستعمال الرشيد للإنفاق العام تسمح بضمان مردودية بأقل انفاق فيما يلي:

1- تخفيض الانفاق وذلك بعدة وسائل منها زيادة مشاركة القطاع الخاص والتخفيض من النفقات العمومية عن طريق الضغط على التوظيف العمومي أو تخفيض الإعانات والنفقات العسكرية.

2- إعادة توجيه الإنفاق العام وذلك بتغير هيكل الانفاق العام بالتركيز على المجالات عالية الإنتاجية، من خلال تشجيع الاستثمارات الحكومية المنتجة ذات نوعية عالية الخاضعة لمعايير المردودية الاقتصادية، والمكملة للقطاع الخاص وليس المنافسة وكذا الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات، تفاديا لتدهورها والعمل على إقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العام لرفع من الإنتاجية، كما يجب توجيه الانفاق وترتيب أولوياته بمحاربة مظاهر الحياة الاستهلاكية الترفيهية وغير الضرورية، أي التقليل من الإنفاق على الجوانب الشكلية والتفاخرية...الخ[1].

3- مراعاة الشفافية لتعزيز ترشيد الانفاق: إن تطبيق الممارسات السليمة لمبادئ الحوكمة ومساءلة وشفافية من خلال الإفصاح التام عن كافة التعاملات المالية التي قامت بها الإدارة العامة مصداقية أكثر[2].

4- إعادة هيكلة المؤسسات بتطهيرها من الفساد المالي والإداري: تعتبر الحوكمة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الأضلع الثلاث لمكافحة الفساد المالي والإداري وذلك بالتسيير العقلاني للموارد المتاحة وخضوع جميع العمليات إلى الرقابة لمحاربة الفساد وتحقيق الشفافية.

---

(1) ضيف أحمد بلقلة براهيم، سياسة ترشيد النفقات العامة في إطار إصلاح الموازنة العامة للجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الدولي حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة يومي 10/31/ أكتوبر 2012، البويرة، الجزائر، ص ص5-7.

(2) بلقاسم بن خليفة، مفيد عبد اللوي، مقاربة لتطبيق الحوكمة في الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، يومي 30-31 أكتوبر، البويرة، الجزائر، ص16.

5- الحد من التضخم في الجهاز الإداري الحكومي وضرورة ترشيد الاستيراد بتشكيل لجن مهمتها الحد من استيراد السلع غير الضرورية باتباع سياسة استيرادية انتقائية شاملة[1].

**الخاتمة:**

تمثل التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الكبرى لمعظم الدول النامية وخاصة النفطية منها والتي بدأت في إعادة بناء إستراتيجياتها نتيجة للصدمات التي عرفتها وانعكاساتها السلبية على اقتصادياتها فعملت على تنمية مواردها خارج قطاع المحروقات من خلال سياسة التنويع الاقتصادي وذلك بالنهوض بالقطاعات الاقتصادية الواعدة كالزراعة والصناعة والسياحة وتنشيط القطاع العام وتفعيل دور القطاع الخاص والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى تبني حوكمة الميزانية العامة والحوكمة الضريبية وترشيد الانفاق العام كآليات لتفعيل دور الموارد المالية.

إن هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري جعله عرضا للصدمات البترولية ويظهر ذلك من خلال هيمنة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات بنسبة تفوق 97% وسيطرة الجباية البترولية على إيرادات الخزينة بمعدل يفوق 40% من مجموع الإيرادات العامة كل هذا ساهم إلى حد كبير في عرقلة وتقليل سرعة التحويلات الهيكلية والنمو الاقتصادي وفشل في خلق اقتصاد متنوع إذا لم ترقى معظم القطاعات إلى المستوى المطلوب ولم تفلح في إحداث تغيرات ملحوظة تسهم في زيادة درجة تنويع الاقتصاد مع الحفاظ على زخم النمو الذي يحققه القطاع النفطي.

إن تنمية الموارد المالية وتفعيلها من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية وتبني الحوكمة في القطاع العام وترشيد الانفاق العام تعد كمرتكزات لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن أجل بلوغ ذلك يستوجب العمل على:

- تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من خلال توفير المناخ الملائم.
- الدعم والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة تأهيلها وتنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجية الحديثة.
- إعادة تقييم سياسة التصنيع لتوفير نمو صناعي قادر على الاستمرارية والمنافسة.
- تسريع برامج الخصخصة للمرافق العامة ولبعض المشاريع الكبرى وتنشيط القطاع العام.

---

[1] علي مهرة، الادخار ودوره في التنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1996، ص136.

– جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك بالعمل على تهيئة بيئة استثمارية مستقرة من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وتطوير التشريعات القانونية.

– تبني الحكم الراشد من خلال حوكمة الميزانية والحوكمة الضريبية وتدعيم آليات الرقابة.

– تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني من خلال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في قطاعي الصناعة والزراعة.

– ضمان كفاءة فعالية الانفاق العمومي من خلال ترشيد الانفاق العام في ظل ضعف القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

– الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية سواء النفطية أو غيرها من خلال توجيهها إلى خدمة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني.

**قائمة المراجع:**

- **الكتب:**

**1**- مصطفى الفار، الإدارة المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

**2**- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار حامد، 2009.

**3**- نبيل حشاد، تقييم تجارب الخصخصة في الدول العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ط1، 2009.

**4**- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

**5**- محمد عمر أبو دوح وآخرون، المالية العامة، الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية، مصر، دون سنة نشر.

**6**- علي مهرة، الادخار ودوره في التنمية، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1996.

- **الملتقيات:**

**1**- ذياب محمد، بوزيدي حمزة، سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر بين الانجازات والتحديات، مداخلة ضمن اليوم الدراسي نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط يومي 24/13 ماي 2015، البويرة، الجزائر.

**2**- ضيف أحمد بلقلة براهيم، سياسة ترشيد النفقات العامة في إطار إصلاح الموازنة العامة للجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الدولي حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة يومي 10/31/ أكتوبر 2012، البويرة.

3- خديجة جمعة الزوبي، حسن عبد الكريم سلوم، ورقة مقدمة بعنوان الأزمة المالية العامة وخصخصة الشركات ضمن المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات، الغرض والآفاق، يومي 10-11 نوفمبر، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، 2009.
4- منصور ناصر الرجي، فكير سامية، حوكمة إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة ضرورة حتمية ومنطلق لإرشاد الإنفاق العام في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، يومي 19/20 نوفمبر، شلف، الجزائر.
5- سنوسي سامية، محبوب فاطمة، حوكمة الإدارة الضريبية كآلية (قادة المصالح القاعدية للإدارة الضريبية في الجزائر)، مداخلة ضمن الملتقى الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، يومي 20/11 نوفمبر، شلف، الجزائر.
6- قاشي يوسف، قاشي خالد، مدى استجابة الإدارة الضريبية في الجزائر لمتطلبات الحوكمة الضريبية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة يومي 31/30 أكتوبر، البويرة، الجزائر.
7- ضيف أحمد، تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن اليوم الدراسي حول "نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار والنفط يومي 13-14 ماي 1015"، البويرة، الجزائر.
8- بلقاسم بن خليفة، مفيد عبد اللوي، مقاربة لتطبيق الحوكمة في الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، يومي 30-31 أكتوبر، البويرة .

- **المجلات:**

1- ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد 2.
2- ناجي التوني، مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسيات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، حزيران، 2002، بيروت.
3- أحمد سعيد شريف، دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الخاص، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 14، العدد الأول، يونيو 2003.
4- مفيد ذنون يونس، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 101، 2010.

- **تقارير ودراسات:**

**1**- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمم المتحدة، بنيويورك، 2001.

**2**- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق، 2009.

**3**- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أمانة الأونكتاد، الدورة الثالثة عشر 21-22 نيسان أفريل 2012، قطر.

**4**- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2012.

**5**- تقارير بنك الجزائر، 2005، 2006، 2012.

**6**- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، 2014، رقم 28.

7- دليل البرلماني العربي للرقابة على الإيرادات، منظمة برلمانيون العرب ضد الفساد، بيروت، 2001.

- **أطروحات:**

**1**- وعيل ميلود، واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية، -دراسة مقارنة- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2012-2013، الجزائر3.

**2**- فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، رياض، 2010.

**3**- فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.